المركز الجامعي بالوادي

مجلة

دورية أكاديمية محكمة يصدرها المركز الجامعي بالوادي

علوم اللغة العربية وآدابها

العدد الأول - ربيع الأول 1430هـ / مارس 2009 م

منشورات المركز الجامعي بالوادي

مجلة
علوم اللغة العربية وآدابها

دورية أكاديمية محكمة متخصصة
يصدرها معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بالوادي

العدد الأول : ربيع الأول 1430 هـ/ مارس 2009م.

ISSN-1112-914X

المدير المسؤول :
الأستاذ الدكتور عزالدين حفطاري مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير :
رئيس قسم الأدب العربي- بشير مناعي.

هيئة التحرير:

أ.صفية علية. أ.حرزولي العزوزي
أ.كرشو لزهر أ.شبرو عبد الكريم
أ.بن حركات الجمعي

توجه جميع المراسلات الى:

العنوان: رئيس تحرير مجلة علوم اللغة العربية وآدابها ،معهد الآداب واللغات
-المركز الجامعي بالوادي-
ص ب: 789 ولاية الوادي 39000-الجزائر.
الهاتف:032223004
Email/adab-39@ hotmail.com

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د بودربالة الطيب-جامعة باتنة.

أ.د خان محمد - جامعة بسكرة.

أ.د بوعمامة محمد-جامعة باتنة.

أ.د دامخي عبد القادر -جامعة باتنة.

أ.د تبرماسين عبد الرحمن-جامعة بسكرة.

أ.د صالح مفقودة-جامعة بسكرة.

د. علي عالية-جامعة باتنة.

د. مصطفى الضبع- جامعة مصر.

د. عبد الرحمن تركي-المركز الجامعي /الوادي.

د.فورار امحمد بلخضر -جامعة بسكرة.

د. شلواي عمار- جامعة بسكرة.

د. عادل محلو-المركزالجامعي /الوادي.

د. أحمد زغب-المركزالجامعي /الوادي.

د. يوسف عروج-جامعة الجزائر.

د. عبد السلام ضيف -جامعة باتنة.

د. بخوش علي- جامعة بسكرة.

د. آمال منصور-جامعة بسكرة.

د. خلخال منصور-جامعة باتنة.

د.سعيد بن ابراهيم-جامعة باتنة.

قائمة المحتويات

الرقم	رقم الموضوع	رقم الصفحة
01	الأشياء وتشكلاتها فى القصة القصيرة أ.د مصطفى الضبع	09
02	أبجديات في فهم جماليـات الانزياح أ. بن دحمان عبد الرزاق	35
03	أدب الأطفال أهميته ودوره في تلبية الحاجات النفسية لدى الطفل أ. كعب حاتم	47
04	التناص الذاتي عبر العتبات في رواية "الشمعة والدهاليز" أ.حسيني فتيحة	54
05	الدعـائم الثلاث للصوفية (المحبة-الفناء-التوحد والبقاء) أ. مكسح دليلة	73
06	الإحالات الدينية للعنوان في قصيدة"غلواء"لإلياس أبي شبكة - مقاربة سيميائية - أ. يوسف العايب	81
07	بنية التكرار في شعر عز الدين ميهوبي عولمة الحب عولمة النار انموذجا أ. نجاح مدلل	88
08	ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي أ. كادة ليلى	102

09	المشهد الثقافي الجزائري. قراءة سيميولوجية في مسرحية"اللثام" ل"عبد القادر علولة". أ. فتحي بحه	116
10	قراءة نماذج في رثاء مدن وممالك أندلسية د . فورار امحمد بن لخضر	129
11	قواعد الاحتجاج النحوي عند سعيد الأفغاني * أ . طواهرية مسعود	139
12	الإحالة ودورها في اتساق قصيدة "ساعة التذكار" لإبراهيم ناجي أ . بوبكر نصبة	148
13	جمالية الخطاب الأدبي على ضوء الدراسات النقدية الحديثة أ . زهيرة بنيني	158
14	مناهج تحليل الأخطاء اللغوية أ . مسعودة ساكر	169
15	علم الجمال والأدب أ . حمادة حمزة	182
16	تقنية القاص في السيرة الشعبية العربية -من القصص الشرقي إلى القصص المقامي- د.عبد المجيد دقياني	204
17	اللّغز الشّعبي بين النشأة و التطور أ. كمال بن عمر	215
18	" رواية الأزمة المكتوبة باللّغة الفرنسية وإشكالية الترجمة " أ.عامر رضا و أ.كريبع نسيمة	237

19	التكرار في عينية أبي ذؤيب الهذلي أ/دهينة ابتسام	252
20	الفضاء المكاني في رواية "الورم" لمحمد ساري الأستاذة/ سعاد طويل	261
21	الفضائيات العربية بين اللغة الإعلامية والاستعمال اللغوي أ .مصمودي دليلة	279
22	أمل دنقل ..ألوان الفجيعة الفادحة و فردوس الطفولة المفقودة ؟ دراسة سيميائية جمالية ا. لحسن عزوز	299
23	بنية الشخصية في رسالة "النَّوابع والزَّوابع" لـ"ابن شُهيد الأندلسي" د.محمد عبد الهادي	311
24	فواصل القرآن عند الفراء أ .أحمد الشايب عرباوي	324
25	دلالة الحركة الإعرابية في رواية ورش مقارنة بغيرها من القراءات المتواترة أ/ نور الدين مهري	335
26	دور ملوك الطوائف في الأندلس في الحركة الثقافية والأدبية. د/ بلقاسم دكدوك	348

دور ملوك الطوائف في الأندلس في الحركة الثقافية والأدبية.

دلالة الحركة الإعرابية في رواية ورش مقارنة بغيرها

الملخص:

يتناول هذا المقال العلاقة بين المعنى والحركة الإعرابية ، وفيه يتضح أن لاختلاف الحركة الإعرابية أثرا في المعنى ، سواء أكان ذلك على مستوى الأسماء أو على مستوى الأفعال ، وذلك من خلال رواية الإمام (ورش) مقارنة بما ورد لدى غيره من القراء .

Résumé:

Cet article examine la relation entre le sens et l'analyse de la phrase d'où apparaît la complexité des variations dans l'analyse phrastique qui répercute aussi bien sur le plan nominal que verbal , et cela à travers "Riwayat warsh" en comparaison avec ce qui est paru par d'autre "qourraa" .

إن موضوع العلاقة بين المعنى والإعراب ، أو بين المعنى والحركة الإعرابية أمر تناوله القدماء والمحدثون بالدراسة ، فالنحو يدور على الإعراب الذي هو : " الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ؟ "[1] .

فالإعراب – إذن – أصله البيان ؛ يقال : أعرب رجل عن حاجته إذا أبان عنها، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعرابا ، أي بيانا ... وسُمي النحو إعرابا ، والإعراب نحوا سماعا ، لأن الغرض طلب علم واحد (2) .

ولقد عقد ابن جني بابا في (الخصائص) سماه : (باب في تجاذُب المعاني والإعراب) بين فيه مدى تجاذب الإعراب والمعنى ، وقال في أوله : " هذا موضع كان أبو عليّ - رحمه الله - يعتاده ويُلِمّ كثيرا به ، ويحث على المراجعة له والطاف النظر فيه ، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذِبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعُرْوة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب" (3) . ثم مضى يمثل لذلك من القرآن الكريم ومن الشعر.

وكذلك عقد ابن هشام بابا في (مغني اللبيب) بين فيه علاقة المعنى بالإعراب ، وقال في أوله : "وأول واجب على المُعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا" (4) ، ثم مضى يمثل بعدد من الأمثلة ...

والمعروف أن مدار الإعراب على الحركات ، ولعل ما قام به أبو الأسود في تنقيطه المشهور للمصحف(5) يدل على ما للحركات من أهمية في الإبانة عن المعنى ودفع اللَّبس عنه ، خصوصا حين فشا اللحن على الألسنة ، وأصبح الملحنون مثارا للسخرية (6) .

وهذا ما عناه الجرجاني حين بيَّن أن الإعراب هو الذي يدل على المعنى ، يقول: " قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرجَ لها ، وأنه المعيارُ الذي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجحانه حتى يُعرضَ عليه ، والمقياسُ الذي لا يُعرف صحيحُ من سقيمٍ حتّى يُرجعَ إليه " (7) .

فهو دون شك حين يتحدث عن الألفاظ إنما يقصد الألفاظ داخل التركيب ؛ لأن الإعراب لا علاقة له بالألفاظ خارج التركيب ، وحين يتحدث عن المعاني المغلق عليها إنما يقصد معاني النحو ، فنحن إنما نُعرب لنبين المعنى الوظيفي برفع أو نصب أو جر ، ونشير إلى ذلك بعلامة صوتية هي الحركة الإعرابية التي ترتبط بذلك المعنى النحوي وتدل عليه .

وإذا كنت لا أدعي أن تمييز المعاني النحوية يتوقف على الإعراب وحده ، فما الإعراب إلا نظام من أنظمة متعددة ضمن النظام العام للغة ، إلا أنه ينبغي التنويه إلى أهمية هذا العامل .

وفي قصة أبي الأسود مع ابنته حين سألته قائلة : "ما أشدُّ الحر؟ " فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد ؟ فقال لها : "شهر ناجر(8) " فقالت : "يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك" (9) دليل لما نقول .

وما دام الأمر بهذا الشكل فإن للحركة الإعرابية دلالةً في المعنى ، بغض النظر عن الخلاف القديم الحديث الدائر حول هذا الأمر(10) ، وهذا ما سيتضح من خلال النماذج التي سأقوم بدراستها ، والتي نتبين منها في وضوح تام أثر اختلاف الحركة الإعرابية في المعنى ، سواء أكان ذلك على مستوى الأسماء أو على مستوى الأفعال من خلال مقارنة ما ورد لدى ورش بما ورد لدى غيره من القراء .

أولا - أثر حركة الأفعال :

المعلوم أن الأفعال تنقسم إلى قسمين : مبنية ومعربة ، أما المبنية فلا علاقة لها بما نحن فيه ، وأما المعربة فهي الأفعال المضارعة بشرط سلامتها من نون الإناث ونون التوكيد ، وهي مرفوعة على أصلها ، و تُنْصب وتُجْزم بعوامل النصب والجزم (11) .

وقد وردت أفعال مضارعة مرفوعة ومجزومة في رواية ورش ، غير أنها وردت في قراءات أخرى بحركة مغايرة ، وقد كان لذلك أثر في المعنى ، كما سيتضح من خلال هذه النماذج :

1- **حركة الرفع :**

لقد جاءت بعض الأفعال المضارعة - في رواية ورش - مرفوعة على أصلها، وجاءت في غيرها منصوبة ، ولا شك أن لتغير الحركة سببا نحويا له أثره الواضح في التركيب :

ا-الفعل (يقول) :

قال تعالى : ﴿ ﴾ **يَقُولُ**

روى ورش (يَقُولُ) برفع اللام ، وهي قراءة نافع وحده ، وقرأ بقية القراء (يَقُولَ) بنصب اللام (13) .

أما من رفع (يَقُولُ) فقد دل على أن الفعل قد تم في الزمن الماضي وليس في المستقبل ، والمعنى (قال الرسول) ، وإنما يُنصب من هذا الباب ما كان مستقبلا ، مثل قوله تعالى : ﴿ **أفأنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُومِنِينَ** (14) ﴾ **أو قوله :** ﴿**حَتَّى يَأتِيَ وَعْدُ اللّه** (15) ﴾ **، فكان رفع (يقول) للدلالة على أنه ماض**(16) .

ويشبه هذا قول القائل : "سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلُها " فيكون السير والدخول قد وقعا ومضيا ، كأنه قال : "سرت أمس فدخلت" ، وعلى هذا أيضا قوله تعالى : ﴿**حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ**﴾ **ومعناه : حتى قال الرسول ، فرفع الفعل على المعنى ؛ لأن (حتى) و(أنْ) لا يعملان في الماضي وإنما يعملان في المستقبل**(17)

وأما من نصب (يَقُولَ) ، فعلى حكاية حال المعنى : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول(18) .

ويشبه هذا قول القائل : " سرت حتى أدخلَها "، فلم يكن الفعل واقعا ، ومعناه : سرت طلبا إلى أن أدخلَها ، فالسير واقع والدخول لم يقع ، فالفعل ينصب بعد (حتى) بإضمار(أنْ) وهي الجارة ، كقولك : أقعد حتى تخرجَ ، والمعنى: إلى أن تخرج(19) .

ب- الفعل (يضاعف) :

قال تعالى : ﴿ ﴾

فقد روى ورش (فَيُضَاعِفُهُ) بالرفع وقرئ (فَيُضَاعِفْهُ) بالنصب (21).

فمن قرأ برفع (فَيُضَاعِفُهُ) فعلى العطف على (يقرض) (22) **، أو على الاستئناف ، أي : فالله يضاعفه**(23) .

ومن نصب فعلى جواب الاستفهام ؛ كما تقول : قيل أيقرض اللهَ أحدٌ فيضاعفه له ؟ (24) وقيل : بإضمار(أنْ) (25) فتكون الفاء هي فاء السببية (26) .

ج- الفعل (يكون) :

قـــــال تعـــــالى : ﴿ ﴾

وَالأَرْض

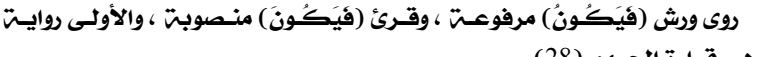

روى ورش (فَيَكُونُ) مرفوعة ، وقرئ (فَيَكُونَ) منصوبة ، والأولى رواية ورش ، وهي قراءة الجمهور(28) .

أما قراءة (فَيَكُونُ) فالرفع فيها من جهتين :

أولاهما : على العطف على (يقولُ) .

ثانيهما : على الاستئناف أي : فهو يكون(29) .

وأما قراءة (فَيَكُونَ) بالنصب ، فعلى اعتبار أن الفاء فاء السببية ، والفعل (يَكُونَ) منصوب بـ(أن) المضمرة . وقد ضعّف النحاة ذلك لسببين :

أولاهما : أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة (30) ؛ إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكوّن ، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود لأنه متكوّن ، ولا يرد على المعدوم ، لأنه ليس بشيء ، فلا يبقى إلا لفظ الأمر ، وهو لفظ قد يرد ولا يراد به حقيقة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (31) فهذه صيغة تعجب ، وإن كانت في صيغة الأمر .

ثانيهما : أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر ، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فمثال ذلك قولك : (اذهب ينفعْك زيد) ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ، وتقول : (اذهب يذهبْ زيد) ، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفتان ، وتقول : (اذهب تنتفع) ، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان ، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان ، فغير جائز كقولك : اذهب تذهبْ ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه (32) .

وإذا كان النحاة يتعللون لتضعيف هذه القراءة بهذه العلل ، فينبغي أن نستحضر هنا أن القراءة سنة متبعة ، وأنها منقولة بالتواتر ، فينبغي أن تحتكم القاعدة إليها لا أن تحاكم هي إلى القاعدة . قال السيوطي : " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون كابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ ردّ ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية" (33) .

2- حركة الجزم :

لقد وردت بعض الأفعال في رواية ورش مجزومة ، وجاءت في غيرها مرفوعة ، ولا شك أن لتغير الحركة سببا نحويا له أثره الواضح في التركيب كما سيتضح فيما يأتي :

ا- الفعل (نكفر) :

قال تعالى: ﴿ [illegible] وَتُؤتُوهَا [illegible] ونُكَفِّرْ [illegible] ﴾ (34) .

روى ورش (نُكَفِّرْ) بجزم الراء ، وقرئ (نُكَفِّرُ) برفع الراء (35) .

أما في رواية ورش فقد جُزم الفعل عطفا على موضع ﴿ [illegible] ﴾،

قال أبو علي : "وهذا على حمل الكلام على موضع قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ ، لأنه في موضع جزم ؛ ألا ترى أنه لو قال : "وإن تخفوها يكون أعظم لأجركم" لجزم ، ومثله قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ (36) ، فقد حمل قوله (وأكن) (37) على موضع (فأصدق)" (38) .

وللجزم هنا دلالة تختلف عن دلالة الرفع ؛ فهو أولى ليخلص معنى الجزاء ، ويُعلم بأن تكفير السيئات إنما هو ثواب للمتصدق على صدقته ، وجزاء له .

وإذا رفع الفعل احتمل أن يكون ثوابا وجزاء ، واحتمل أن يكون على غير مجازاة ، وكان الجزم أبْيَنَ المعنيين" (39) .

وأما في قراءة من قرأ (نُكَفِّرُ) برفع الراء فالمعنى ونحن نكفر عنكم ، ويجوز أن يكون مستأنفا (40) .

ب – الفعلان (يغفرويعذب) :

قال تعالى : ﴿ [illegible] فَيَغْفِرْ [illegible] وَيُعَذِّبْ [illegible] ﴾ (41) .

قرئ بجزم (يَغْفِرْ) و(يُعَذِّبْ) ، وبرفعهما (يَغْفِرُ) و(يُعَذِّبُ) ، والأولى رواية ورش (42) .

أما (يَغْفِرْ) و(يُعَذِّبْ) في رواية ورش ، فقد جُزما عطفا على جواب الشرط (يُحَاسِبْكُم) (43) .

وأما (يَغْفِرُ) و(يُعَذِّبُ) بالرفع في القراءة الأخرى ، فعلى اعتبار أن قوله (إن تُبْدُوا) شرط ، وجُزم (يُحَاسِبْكُم) لأنه جواب ، وقد تم الكلام فيُرفع (يَغْفِرُ) و(يُعَذِّبُ) على تقدير ضمير : فهو يغفرُ و يعذبُ ، ففي هذه القراءة قطع للكلام عن الأول(44) ويستشهد النحاة لهذا بقول النابغة :

ربيعُ النَّاس والشهرُ الحرامُ ۞ فإنْ يَهْلكْ أبو قابُوسَ يَهْلِكْ
أجَبٌ الظهر(46) ليس له سَنَام(47) ۞ ونأخذ بعدَه بذِنَابِ عيشٍ(45)

حيث وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالواو ، وهو (نأخذ) فجاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب(48) .

فالجزم على العطف ، والرفع على تقدير ضمير ، أي : (ونحن نأخذ) ، والنصب على اعتبار الواو واو المعية ، و(نأخذَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعدها.

قال مكي : "الجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء" (49).

ثانيا/أثر حركة الأسماء :

كما كان للحركة الإعرابية في الأفعال أثر في المعنى ، فإن لها في الأسماء أثرا كذلك ، وهذا ما سنلاحظه من خلال عرض الأمثلة المختلفة التي خالفت فيها بعض القراءات القرآنية رواية ورش :

1- حركة الرفع :

لقد وردت في سورتي البقرة وآل عمران على رواية ورش كلمات مرفوعة ، ووردت في قراءات أخرى بحركة مغايرة ، وهذه الكلمات هي :

ا- كلمة (آدم) :

قال تعالى : ﴿ ۞✡♈♦⧫⍓⍓⌧✞⍓❷♦❄⍓ ◆❖⍓⌲✞⍓⌧♦❷♦❄⍓ ⌧❶⍓❄❄♦⍋✡⌧✞⍓ ⍓✡⍓⌧✡➚❄⑩➚♦⊙ ⇨⑦⑥♦❷♦❄⍓ ⌧❶⍓❄❄♦⍋✡⌧✞⍓ ⍓✡⍓⌧✡➚❄⑩➚♦⊙ ♦⍓⌧✞⍓❄"⌧✡⍓ ⑤🕮✡⍓⌧✞⍓❄← ⑤✡⍓⌧✞⍓❄"⌧✡⍓ ⑤⌧⍓⌲✞⍓❄⑤ ⇧⑦⑤➚♦⍓➚♦❄❷⌧⍓⑤ ﴾ (50) .

قرئ (آدَمُ) بالرفع و(آدَمَ) بالنصب ، والأولى رواية ورش ، وهي قراءة الجمهور(51) .

فأما قراءة (آدَمُ) بالرفع ، اعتبار أنه فاعل للفعل تلقى(52) ؛ لأنه هو الذي تلقى الأسماء من الله ، فتاب الله عليه ، فهو الفاعل لقبوله الكلمات (53) .

وأما من قرأ (آدَمَ) بالنصب ، فعلى اعتبار أن الكلمات استنقذت آدم بتوفيق الله له ، وهي الفاعلة (54) ،وآدم مفعول به ، وتأويل القراءة : فتلقت آدمَ من ربه كلماتٌ ،

لكن لماً بعُد ما بين المؤنث وفعله حسُن حذف علامة التأنيث ، وهذا أصل يجري في كل القرآن والكلام إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة ، ومنه قولهم : حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ (55) . فـ (القاضي) مفعول به مقدم ، و(امرأة) فاعل مؤخر.

ب- كلمة (البرُّ) :

قال تعالى: ﴿ الْبِرُّ أَن ❸ ❼ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ – امَنَ ⑩ الآخِرِ ❷ وَالنَّبِيِّينَ ﴾. (56) .

روى ورش كلمتي (البرُّ) الواردتين في الآية برفع الراء ، وهي قراءة الجمهور، وقرأ آخرون (البرّ) بالنصب (57) .

- **فأما (البرّ) الأولى :** فقال أبو علي في رفعها ونصبها : " كلاهما حسن ، لأن كل واحد من الاسمين اسم ليس ، وخبرها معرفة ، فإذا اجتمعا في التعريف تكافآ (58) في كون أحدهما اسما والآخر خبرا كما تتكافأ النكرتان" (59) .

فقراءة (البرُّ) بالرفع على أنه اسم (ليس) ، والخبر هو : (أن تولوا) ، والقراءة بالنصب على أن قوله : (أن تولوا) اسم ليس مؤخر .

ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها ، فإذا كان أحد معمولي هذا الباب مركبا من أن المصدرية وفعلها كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه ، وشأن اسم (ليس) أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به .

فالقراءة بالرفع على أن (البرّ) أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع ، فإذا جُعل مبتدأ في حالة النفي أصغت الأسماع إلى الخبر .

وأما القراءة بالنصب فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم ، فإذا ذُكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ ، فإذا سمعه تقرر في علمه(60) .

وهكذا فإن المعنى على قراءة (البرُّ) بالرفع : ليس البرُّ كلُّه توليَتكم ، والمعنى على قراءة (البرّ) بالنصب : ليس توليتُكم وجوهَكم قِبَل المشرق والمغرب البرّ كلّه (61) .

- **وأما (البرّ) الثانية :** فقد قيل في رفعها : إنها مبتدأ لأنّ (لكنْ) مخففة النون(62) ، وقيل في نصبها قولان :

أحدهما : ولكنّ البرّ برُّ من آمن بالله .

والثاني: ولكنّ ذا البر من آمن بالله (63) .

والخلاصة أنه إذا كانت (لكن) مشددة نصبت (البر) بها ، وإذا كانت مخففة رفعت ، وكسرت النون في (لكن) لالتقاء الساكنين (64) .

ج- كلمة (تجارة) :

قال تعالى : ﴿ ⑤✠❁①✝❷⊐✝⑤ ⊐☺✝⑤ ❸❄⌖ꝏ☼⬆×↗ تِجَـارَةً حَاضِـرَةً ❸❄⬧•⬧✡▦⬧O➔←❄⌖⬈⌖⑥ ⑩❄⌖"Ⅱ◗❄⌖❁⬧➢⬄ ⬂✝⌧✝"Ⅱ□⌖ ⌖⬀⌧✝"Ⅱꝏ☼⌧Ⅱ ⬧◗❄❄❄❄❄↗⑥ꝏ♏ㄙ①✝⊳② ❸❄⌖ꝏ▢❷⬧⑨⬧⬆↙⌖⑥△ ﴾ (65).

روى ورش (تِجَارَةٌ) بالرفع ، وهي قراءة الجمهور ، وقرئ (تِجَارَةً) بالنصب(66).

ولمن قرأ (تِجَارَةٌ) بالرفع وجهان:

أحدهما : أنه جعل (تجارة) اسم (كان) ، و(تديرونها) الخبر .

الثاني : أنه جعل (كان) بمعنى حدث ، فلا يحتاج إلى خبر ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ(67) ﴾ (68).

ومن قرأ (تِجَارَةً) بالنصب فعلى معنى : إلا أن تكون الأموال تجارة حاضرة فـ (تجارة) خبر(تكون) ، و(حاضرة) نعتها (69).

2- حركة النصب :

لقد ورد ت في سورتي البقرة وآل عمران على رواية ورش كلمات منصوبة ، ووردت في قراءات أخرى بحركة مغايرة ، وهذه الكلمات هي :

ا-كلمة (العفو) :

قال تعالى : ﴿ ➔⌖▦❄⌖⅄⬄❄❄⌖☹⌧❄⬧⬆←❄⌖ꝏ⬄ ⋎⌖⑥O✝⑤ ▦❄⬧◗❄☼⬧⬆⊐⌖ ⊗⬧⊘✠ ⑤✎⌧⊞⬀⌖☼❄□⬆⌖△ ꝏ✝❄O⌖☞⌧✡ꝏ⬄ ▦❄⬧⑨⌖❄❄&✡⊳⊐⬧ ⑤✎☞⬧⬄☺ لَكُــــمُ الآيَـاتِ⌧⬀⌖⬀⌧✝⊳❀⬧➢⬄ ❸❄⌖❷⌖☞⌖ꝏ✝⊳O⬧➔⊐⌖ ☽⌨📂📄☎ ﴾ (70).

روى ورش (الْعَفْوَ) بفتح الواو ، وهي قراءة الجمهور، وقرئ (الْعَفْوُ) بالرفع(71).

أما (الْعَفْوَ) بالنصب في رواية ورش فعلى تقدير كونه مفعولا لفعل دل عليه (مَاذَا يُنفِقُونَ) ، أي : ينفقون العفوَ ، أو على اعتبار (ذا) بعد ما الاستفهامية ملغاة ، فتكون ما الاستفهامية مفعولا مقدما لينفقون ، فناسب أن يجيء مفسِّرُ (ما) وهو (العفو) في جواب السؤال منصوبا كمفسره (72).

وأما القراءة برفع العفو فعلى جعل (ذا) بعد (ما) موصولة أي : يسألونك ما الذي ينفقونه ، لأنها إذا كانت موصولة كانت مبتدأ ؛ إذ لا تعمل فيها صلتها ، وكانت ما الاستفهامية خبرا عن ذا الموصولة ، وكان مفسرها في الجواب وهو (العفو) ، فناسب أن يجاء به مرفوعا كمفسره ، ليطابق الجواب السؤال في الاعتبارين ، وكلا الوجهين اعتبار عربي فصيح (73).

ب- كلمة (كل) :

قال تعالى : ﴿ ... ﴾ (77) ، فكما عدل بـ (الوجوه) عن أن يعمل فيها الفعل فصارت مبتدأ ، ورفعت (مسودة) على الخبرية ، كذلك عدل بـ (كل) عن اتباع الأمر ورفع بالابتداء(78).

وهكذا يتبين لنا أن لاختلاف الحركة الإعرابية بين رواية ورش وغيرها أثرا ملموسا في المعنى - كما تبين في الأمثلة السابقة - مما يدل على أن اختيار نافع لحركة ما دون غيرها ليس اعتباطا ، إنما لقصد دلالة معينة.

الفهرس:

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت ، (د ط) ، (دت) ، 35/1 .

(2) القوزي عوض محمد ، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 6 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، 255/3 .

(4) ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، بيروت ، ط6 ، 1985 ، ص 684 .

(5) ينظر حديث أبي الأسود في تنقيط المصحف في : الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1398 – 1978 ، ص 59 .

(6) ينظر ما نقله . سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو) من حكايات طريفة أثرت عن أهل اللحن .

سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دار الفكر ، (دت) ، ص 7 – 15 .

(7) الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : د.محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1995 ، ص 42 .

(8) شهر ناجر قال فيه الخليل : " شَهْرُ ناجِرٍ رَجَبٌ ويقال : كلّ شهرٍ في صَميم الحرّ ناجِر ، لأن الإبل تنجُر
في ذلك الشّهر ، أي يشتدّ عطشُها حتى تَيْبَسَ جلودُها ". ينظر: الخليل بن أحمد (الفراهيدي) كتاب العين ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ،(دط) (دت) ، 6/ 106 .

(9) تنظر القصة بطولها في : ابن الأثير ضياء الدين نصر الله الموصلي أبو الفتح ، المثل السائر في أدب
الكاتب والشاعر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (ط5) ، 1995 ،
30/1 ، والأصفهاني ، الأغاني ، 347/12.

(10) لقد انفرد قطرب من بين القدامى بالقول بعدم دلالة الحركة الإعرابية على المعنى ، وقد تحمس لهذا الرأي
من المحدثين د. إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة العربية) ، وقد رد عليه د. إبراهيم السامرائي في
كتابه (فقه اللغة المقارن) . ينظر: د. السامرائي إبراهيم ، فقه اللغة المقارن ، ص 120 – 121 .

(11) ابن السراج محمد بن سهل أبو بكر النحوي البغدادي ، الأصول في النحو ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1988 . ، 2/ 145

(12) البقرة : 212 ،

(13) مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة دار الصحابة للتراث بطنطا ، ط 2 ، 1426 – 2006 ، ص 33 ، وابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبد الله ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط 4، 1401 ، ص 95 .

(14) يونس : 99 .

(15) الرعد : 31 .

(16) ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ، حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2 ، 1402 – 1982، ص 131 .

(17) نفسه ، ص 131 – 132 .

(18) نفسه ، ص 131 – 132 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 96 .

(19) ينظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 131 – 132 ، العكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، راجعه : نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1423-2002 ، ص86 ،

(20) البقرة : 243 .

(21) مصحف القراءات العشر ، ص 39 .

(22)ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 139 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 98 .

(23) العكبري ، إملاء ما من به الرحمن ، ص 95 .

(24) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 139 .

(25) القرطبي ، محمد الأنصاري أبو عبد الله القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (دط) ، (دت) ، 242/3 .

(26) ابن هشام الأنصاري عبد الله جمال الدين ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط 11 ، 1383 – 1963 ، ص 61 .

(27) البقرة : 116 .

(28) مصحف القراءات العشر ، ص 18 ، و ابن زنجلة ، حجة القراءات، ص111.

(29) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص111 ، و العكبري ، إملاء ما من به الرحمن ، ص 60 .

(30) المعروف أن فاء السببية هي : ما كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل ؛ أما النفي فكقوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ . وأما الطلب ، فإنه يشمل الأمر والنهي والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والعرض . ينظر: ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص 71 – 72 .

(31) مريم : 38 .

(32) العكبري ، إملاء ما من به الرحمن ص60 ، ومكي بن أبي طالب ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 88 .

(33) ينظر: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ص 25 .

(34) البقرة : 270 .

(35) مصحف القراءات العشر ، ص 46 ، وابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر التميمي البغدادي، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق : د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، 1400، ص191 .

(36) المنافقون : 10.

(37) قال ابن زنجلة معللا لجزم (أكن) : "جُزم (وأكن) عطفا على موضعه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أخّرني أصّدّقْ) كان جزما بأنه جواب الجزاء ، وقد أغنى السؤال عن ذلك الشرط . والتقدير: أخرني فإن تؤخرني أصّدّقْ ، فلما كان الفعل المنصوب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط ، حمل قوله : (وأكن) عليه" . ينظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 710 .

(38) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 115/1 .

(39) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 148 .

(40) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 115/1 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 147 .

(41) البقرة : 283 .

(42) مصحف القراءات العشر ، ص 49 ، وابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص195 .

(43) أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دت) ، 273/1

(44) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ، 152 .

(45) ذناب عيش : ذناب كل شيء عقبه وآخره.

(46) أجبّ الظهر : مقطوع السنام .

(47) تنظر الأبيات في شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، 1985 39/4 .

(48) شرح ابن عقيل ، 39/4 . وعلى هذه القاعدة هناك قراءة شاذة تقرأ بنصب (يغفرَ) . ينظر : تفسير القرطبي ، 424/3 .

(49) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، (دط) ، 1428 – 2007 ، 369/1 .

(50) البقرة : 36 .

(51) مصحف القراءات العشر ، ص 6 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 75 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 95 .

(52) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 95 ، وابن الجوزي ، زاد المسير ، 69/1 .

(53) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن علل القراءات وتوجيهها ، 291/1 .

(54) نفسه ، 291/1 .

(55) تفسير القرطبي ، 326/1 .

(56) البقرة : 176 .

(57) مصحف القراءات العشر ، ص 27 .

(58) لأن (ليس) وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان ، كنت مخيرا فيهما ، وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة ، كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر. ينظر: ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 92 .

(59) ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد ، زاد المسير في علم التفسير ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1404 ، 178/1 .

(60) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 77/1 ، ومكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، 117/1 .

(61) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 123 .

(62) العكبري ، إملاء ما من به الرحمن ، ص 74 .

(63) ابن الجوزي ، زاد المسير، 178/1.

(64) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 123 .

(65) البقرة : 281 .

(66) مصحف القراءات العشر ، ص 48 ، وابن الجوزي ، زاد المسير، 339/1 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص151 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 103.

(67) البقرة : 282 .

(68) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 103 .

(69) تفسير القرطبي ، 401/3 – 402 .

(70) البقرة : 217 .

(71) مصحف القراءات العشر ، ص 34 ، وابن الجوزي ، زاد المسير ، 242/1 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 96 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 133 .

(72) نفسه ، 2/ 352 .

(73) ينظر: ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 133 ، و ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 96 ، والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 93/1 .

(74) آل عمران : 154 .

(75) مصحف القراءات العشر ، ص 70 ، وابن الجوزي ، زاد المسير ، 481/1 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 177 .

(76) تفسير القرطبي ، 244/4 ، وابن الجوزي ، زاد المسير، 481/1 .

(77) الزمر : 60 .

(78) تفسير القرطبي ، 244/4 ، و ابن الجوزي ، زاد المسير ، 1/ 482 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 177 .